رؤية استشرافية لدخل الصادرات غير النفطية – أدلة من ليبيا للفترة 2021- 2031

A forward-looking vision for non oil export income- Evidence from Libya during 2021- 2031

يوسف يخلف[1،*]، عبدالعزيز مسعود[2]

[1] جامعة ليبيا المفتوحة (ليبيا) (dr.yusef@staff.ou.edu.ly)

[2] جامعة الزيتونة (ليبيا) (mesoud.az@staff.ou.edu.ly)

تاريخ الاستلام: 2021/10/09؛ **تاريخ المراجعة:** 2021/10/10؛ **تاريخ القبول:** 2021/12/07

ملخص: يعتمد الاقتصاد الليبي بشكل رئيس على الصادرات النفطية، مما جعله عرضة للصدمات المختلفة، منها ما هو داخلي مثل إقفال الحقول النفطية في 2013 و2019، وأخرى خارجية تتمثل في انخفاض أسعار النفط تارة وارتفاعها تارة أخرى، كما أن البلد المنتجة للنفط لا تتحكم في أسعاره أو حصة أنتاجه، مما يجعل مستقبل النمو الاقتصادى للدول المعتمدة عليه عرضة لعدم الاستقرار. عليه هدفت الورقة لدراسة تداعيات الصادرات غير النفطية بالاقتصاد الليبي خلال الفترة الممتدة من 2021 وحتى 2031. واعتمدت منهجية الدراسة على استخدام أساليب التنبؤ القياسية، مستخدمة سلسلة زمنية تمتد من بداية انطلاق انتاج النفط الليبي سنة 1962 وحتى 2020. وأظهرت نتائج الدراسة أن الصادرات غير النفطية اتسمت بالتذبذب خلال الفترة 1962 وحتى 1999، ثم أخذت في التحسن خلال الفترة 2000 وحتى 2010، ويعزو ذلك لانتهاج صانع القرار الاقتصادي سياسة اقتصادية أكثر أنفتاح، ولكن بعد تغير نظام الحكم سنة 2011، شهدت الصادرات غير النفطية انحدار دراميتكي، لترجع مستوياتها للفترة ما قبل سنة 2000، وباستمرار متخذ القرار الاقتصادي أنتهاج ذات السياسة الاقتصادية الحالية ستشهد الصادرات غير النفطية بليبيا أنهيار تدريجي وغير مسبوق خلال الفترة 2021- 2031، مما سيعرض الاقتصاد الليبي للمزيد من الانفاق العام العشوائي بسبب الصدمات النفطية الداخلية والخارجية، وسيجعل من قراراته الاقتصادية عشوائية ويغلب عليها عدم اليقين، ليتوسع في الإنفاق الاستهلاكي حال ارتفاع أسعاره أو ارتفاع حصة البيع والعكس حال انخفاضها.

الكلمات المفتاح: الصادرات غير النفطية، الاقتصاد الليبي، التنبؤ، النمو الاقتصادي، السياسة الاقتصادية.

تصنيف JEL: F3 ; F32

Abstract : The Libyan economy mainly depends on oil exports, that made it vulnerable to various shocks, some of them internal, such as the closure of oil fields in 2013 and 2019, and other externalities which represented by the decline or rise up in oil prices, and also, the oil-producing country does not control its prices or its share of its production, so that is made the future of economic growth for countries dependent on it vulnerable to instability. Accordingly, the paper aimed to study the repercussions of non-oil exports on the Libyan economy during 2021- 2023. Therefor, The study approuch relied on the ecnomteics forecasting methods, bu using prioed during 1962- 2020. The results of the study showed that, non-oil exports were characterized by fluctuations during 1962- 1999, then it got better during 2000- 2010, and that return to to the economic decision-maker's by using a more open economic policy, but after the regime changed in 2011, a non-oil exports witnessed a sharp decline, to return its level such as before 2000s levels, so by continue the economic decision-maker following the same current economic policy, Libya's non-oil exports will witness a gradual and unprecedented collapse during 2021- 2031, Which will expose the Libyan economy to more random public spending due to internal and external oil shocks, and also it will make its economic decisions random and dominated by uncertainty, to expand in consumer spending if its prices rise or increase in the selling share and vice versa if it decreased.

Key index: Non oil exports; Libya economy; Forecasting; Economic growth; & Economic policy.
Jel Classification Codes : F3 ; F32

* يوسف يخلف dr.yusef@staff.ou.edu.ly.

I– تمهيد :

في ظل الظروف الحالية من التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم، والتي تستند على حرية التبادل التجاري وإزالة ما فيه من العراقيل والقيود التجارية والتحرر الاقتصادي، وذلك وفقا لنتائج جولة الأرجواي وما نتج عنها من تأسيس منظمة التجارة العالمية، التي تهدف إلى إطلاق التجارة الدولية في كافة دول العالم دون قيد أو شرط، أصبح واضحا أن سياسة تنمية الصادرات وتنويعها هي أحد البدايات المناسبة إن لم تكن أفضلها من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وتطوير اقتصادياتها، كما أن الحاجة بدأت ملحة للأخذ بهذه السياسة بعد أن عانت عدد من الدول من الآثار السلبية للسياسة المتعلقة بالتوجه للداخل (سياسة إحلال الواردات)، وقد أيد معظم المفكرين الاقتصاديين وكذلك العديد من الدراسات التطبيقية أهمية سياسة تنمية الصادرات في دفع التنمية الاقتصادية بمعدلات عالية، (بلقلة ابراهيم. 2009).

لذلك صار الباب مفتوح أمام الصادرات خارج المحروقات لتعد الداعم الرئيس للنمو الاقتصادي بالنسبة للدول النفطية، والتي تعاني من تدهور أسواق البترول، حيث تساهم هذه الصادرات في إعادة توازن الميزان التجاري وميزان المدفوعات في حال حدوث أي صدمة تتعرض لها الصادرات النفطية، وأيضا تساهم في تغطية النفقات العامة. (نجعى نور الهدى ودبيلي زهرة، 2017). لهذا السبب بذلت وتبذل العديد من الدول النفطية جهودها للرفع من قدرتها التصديرية، في محاولة منها للبحث على أنجع الطرق التي تمكنها من الولوج للأسواق الدولية وكسب حصص سوقية مرضية لها.

ولكن تظهر الدراسات أنه لا تزال صادرات بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعتمد بشكل كبير على منتجات خام الموارد الطبيعية، حيث تُظهر 10 من أصل 15 دولة من الدول المنتجة للنفط أن خام النفط يعد أحد أهم صادراتها الرئيسية، هذا بالأضافة إلى أنه يتركز أكثر من نصف صادرات بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في ثلاث سلع فقط، مما يشير إلى انخفاض تنويع الصادرات بها والقدرة التنافسية للتصدير. ولكن يلاحظ في الآونة الأخيرة دور للصادرات غير النفطية في بعض دول مجلس التعاون الخليجي والدول غير المصدرة للنفط في المنطقة، بينما لم تحرز دول أخرى مثل ليبيا والجزائر والعراق أي تقدم في تطوير صادراتها. فمن أجل تحقيق قدر أعلى من القدرة التنافسية التصديرية بين بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يجب تنفيذ العديد من السياسات، بما في ذلك الجهود المبذولة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والتحرير المستمر للتجارة، والارتقاء بمهارات العمل والإنتاجية.

فليبيا وما تحويه من خيرات طبيعية وثروات وإمكانيات بشرية ومادية، تجعل من أسوأ المتشائمين يؤهلها أن تكون في مصاف الدول المتقدمة في العالم، إلا أنه للأسف تبقى وإلى يومنا هذا تعاني من سيطرة الصادرات النفطية على دخلها، كما تعاني من اختلالات هيكلية جمة، تعصف بشدة استقرارها الاقتصادي، ولعل أبرز مشاكلها الصدمات النفطية الداخلية التي تعرض لها منتصف ونهاية العقد المنصرم بسبب الإقفال المتكرر لجزء كبير من الموانئ النفطية، هذا فضلاً عن الصدمات النفطية العالمية بالعقود الاربعة الأخيرة، هذا بالاضافة إلى درجة الانكشاف المرتفعة التي يعاني منها الاقتصاد الليبي. مما تسبب في تأكل الاحتياطيات وعدم استقرار الأسعار وبطالة وعجوزات داخلية وخارجية، هذا فضلا عن عدم حدوث نمو اقتصادي بليبيا، والتي كانت لها تداعيات سياسية وأمنية وعسكرية واجتماعية ودبلوماسية بينة. فبالنظر لهذه المشاكل وتداعياتها الخطيرة ليس على الاستقرار الاقتصادي فحسب، بل حتى على وجود الدولة الليبية أساسأ. عليه صارت الصادرات غير النفطية ضرورة وليست خيارا على عاتق صانع القرار الاقتصادي الليبي.

مما سبق تبرز مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: هل الاستمرار في انتهاج ذات القرار الاقتصادي فيما يخص نمو الاقتصادي الليبي سيؤدي إلى النهوض بالصادرات غير النفطية خلال العقد المقبل؟

هدفت هذه الدراسة إلى العمل على توقع الدور الذي تلعبه الصادرات غير نفطية بليبيا خلال العقد المقبل، وبالتالي التعرف على مصدر الدخل الاقتصادي الليبي مستقبلاً. وتكمن أهمية الدراسة في قراءة تداعيات الصادرات غير النفطية على الاقتصاد الليبي خلال العقد القادم.

واعتمدت الدراسة على استخدام منهجية "Box- Jenkins" للتنبؤ بسلسلة الصادرات غير النفطية للفترة 2021–2031م، مع استخدام اختبارات الاستقرارية والاختبارات التشخصية، واعتمدت الدراسة على سلسلة زمنية أمتدت من 1962 حتى 2020 للصادرات غير النفطية بالاقتصاد الليبي.

1.I- الدراسات السابقة :

النمو تقوده الصادرات "Experts-Led Growth -ELGH" ، تعتقد هذه الفرضية أن النمو الاقتصادي يمكن أن يتولد ليس فقط من خلال كمية العمل ورأس المال في الاقتصاد، ولكن أيضا من خلال زيادة الصادرات، وبالتالي تشير "نظرية النمو الحديثة"، التي وضعها (Balassa, 1978) إلى أن للصادرات مساهمة معتبرة في النمو الاقتصادي من خلال قناتين رئيسيتين، الأولى تحسين الكفاءة في تخصيص عوامل الإنتاج وتوسيع حجمها. ويتم الحصول على زيادة الكفاءة من خلال عدة مصادر منها التوسع الخارجي والداخلي للمنافسة، وتطوير الآثار الخارجية الإيجابية بالنسبة للقطاعات الأخرى من خلال تشجيع المعارف والمهارات التقنية، وتسهيل استغلال وفورات الحجم في قطاع التصدير. والثانية تعزز الصادرات النمو الاقتصادي من خلال زيادة مستوى الاستثمار، والذي هو نتيجة لعدة أشياء مثل: تخفيف القيود على النقد الأجنبي الذي يؤدي إلى توسيع الواردات الرأسمالية والوسيطة (زعرور وساطور، 2016). ولكن واقعيا لم تظهر الدراسات السابقة الاختلاف في أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي فحسب، بل أظهرت اثر النمو الاقتصادي وبعض المتغيرات الكلية على الصادرات الغير نفطية.

– أن للصادرات غير النفطية تداعيات إيجابية على النمو الاقتصادي، هذا ما أظهره طيف من الدراسات السابقة، حيث أظهرت دراسة على 13 دولة أفريقية، تشمل (الجزائر وأنجولا والكاميرون وتشاد ومصر وغينيا الاستوائية وغانا وليبيا وجمهورية الكونغو ونيجيريا والسودان) للفترة 1986- 2018، الصادرات غير النفطية لها علاقة إيجابية بالنمو الاقتصادي في معظم البلدان على المدى الطويل. واثر إيجابي بالمدى القصير في أنجولا ومصر وغينيا الاستوائية والجابون وليبيا ونيجيريا وجمهورية الكونغو والسودان، (Akighir, & Joeseph, 2019).وفي نفس السياق أظهرت عدة دراسات على الاقتصاد الجزائري أن الإصلاحات الاقتصادية حققت نتائج إيجابية ولكن ليس إلى الحد الذي ارتفعت معه قيمة الصادرات غير النفطية لتمثل نسبة مقبولة من إجمالي الصادرات، هذا بالرغم من التوصل إلى ارتباط قوي بين الصادرات غير النفطية والناتج المحلي الإجمالي في فترة تطبيق الاصلاحات، وإن الإنجاز الملموس هو تمكنها من الحفاظ على نسق تصاعدي ضئيل في الصادرات غير النفطية، والثبات على المساهمة في إجمالي الصادرات غير النفطية بالرغم من الطفرة النفطية في الآونة الأخيرة (ساحة، 2011). وتشير دراسات على ذات البلد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دورا أساسيا في نمو الصادرات غير النفطية، وأن نظام الحوافز ساهم في خلق منتجات ذات جودة مكنها من دخول السوق الدولي، كما اشارت الدراسة إلى وجود قطاعات واعدة في االجزائر على رأسها الزراعة، ثم تليها السياحة وبعض الصناعات البتروكيماوية (وصاف سعيدي2، 2004، وبوبكرية نورالدين، 2018). وتؤكد دراسة حول الاقتصاد الانجولي للفترة 1980-2017، أن الصادرات من جميع القطاعات الثلاثة (التصنيع، والمعادن، وغير المعدنية) ساهمت في أحداث نمو النمو الاقتصادي في أنجولا على المدى الطويل، فقط الصادرات غير التصنيعية (الزراعية والمعدنية) هي التي قادت نموها بالمدى القصير. علاوة على ذلك ، كان النمو في الناتج المحلي الإجمالي غير التصديري مدفوعًا بصادرات المعادن على المدى الطويل والصادرات الزراعية على المدى القصير، (Zayone, et. al., 2020). كما اشارت دراسة على الاقتصاد الليبي أن للصادرات غير النفطية أثر طردي ومحدود على النمو الاقتصاد الليبي، (ساسي ويخلف، 2016). لتفصح أيضا دراسة على الاقتصاد العراقي أنه بلد ريعي يعتمد على النفط بالدرجة الاولى، في حين لديه من الموارد الاقتصادية والبشرية والموقع الجغرافي المتميز ما يجعل منه بلد قبلة للاستثمارات المحلية والاجنبية (حمدية مسلم وهديل محمود ، 2017). بالرغم من أتفاق الدراسات التالية على إيجابية العلاقة بين الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي، إلا أنها تختلف مع فرضية (Balassa) ومع ما تقدم من نتائج دراسات في أتجاه العلاقة، حيث أظهرت نتائجها أن الصادرات غير النفطية تتأثر بمتغيرات الاقتصاد الكلية ومن ضمنها النمو الاقتصادي، حيث خلصت عدد من الدراسات على الاقتصاد النيجيري إلى علاقة توازنية بالمدى الطويل بين متغيرات الدراسة، وأن سعر الصرف الحقيقي وعرض النقود ودرجة الانفتاح والائتمان للقطاع الخاص والأداء الاقتصادي واحتياطيات النقد الأجنبي لها تأثير كبير على نمو الصادرات غير النفطية في الاقتصاد النيجيري، كما أن ارتفاع سعر الصرف له تأثير سلبي على الصادرات غير النفطية بما يتفق مع النظرية الاقتصادية، (Imoughele & Ismaila, 2015, Jibril and Saleh, 2020, Victor & Samuel, 2015, & Chukwunonso , et. al., 2016)، وفي سياق متبع أظهرت نتائج دراسات على الاقتصاد الإيراني أن لسعر الصرف الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي إنتاجية العمالة (في القطاع غير النفطي) تأثير إيجابي على الصادرات غير النفطية بالمديين الطويل والقصير (Alavinasab, 2015, Rouhollah Alibeiki, 2019, & Farhadi, et. al., 2010)، وعلى نفس السياق برهنت دراسات على الاقتصاد السعودي للفترة 1988- 2017، أن النمو الاقتصادي غير النفطي والاهتمام بتنمية الموارد البشرية وزيادة الإنفاق عليها وكذا الاهتمام بتنمية الصادرات غير النفطية في السنوات الاخيرة

كان لها إسهام معنوي في الصادرات الإجمالية وتراجع نسبي في الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات، وهذا يعكس رؤية المملكة 2030 نحو التنوع الاقتصادي (فايز ظفرة وبدر العبدي، 2019، و Mohammed A. Aljebrin, 2017)).

وبالتالي أبرز التوصيات التي رشحت عن هذه الدراسات هي، تنبيه الدول الأفريقية المنتجة للنفط والدول المنتجة للنفط بشكل عام بضرورة تحسين إنتاجها وصادراتها من المنتجات غير النفطية بشكل أكبر نسبيًا من واردات هذه المنتجات، كما يجب أن تتمتع المنتجات أيضًا بمعايير دولية يمكن أن تكون قادرة على المنافسة في السوق العالمية، وهذا من شأنه أن يساعد على زيادة الأرباح الأجنبية التي يمكن أن تسهم بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي بطريقة ما، وامتصاص صدمات أسعار النفط وخلق فرص عمل محلية باقتصادياتها. كما تري أنه من الضروري أن تضمن السلطة النقدية استقرار سعر الصرف من أجل وقف النزعات التضخمية في نيجيريا التي لها تأثير سلبي على نمو الصادرات غير النفطية. وكذلك تؤكد على أهمية الإصلاح الاقتصادي للقطاع غير النفطي المتدهور من خلال سياسة التنويع الملزمة.

– أن للصادرات غير النفطية تداعيات ليست إيجابية على النمو الاقتصادي، حيث أفصحت عدد من الدراسات أن للصادرات غير النفطية وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية تداعيات متبادلة سلبية، فبينت دراسة على 40 دولة يعتمد اقتصادها على النفط والغاز أظهرت الغالبية تنوعًا قطاعيًا كبيرًا في الناتج المحلي الإجمالي، لكن الصادرات ظلت مركزة بشكل كبير في صادرات الوقود. وتشير الدراسة إلى أن الهياكل البيروقراطية له دور فاعل وقدرة أكثر في تنويع الناتج المحلي الإجمالي بشكل أكبر بعيدًا عن النفط والغاز، على الرغم من أن التأثيرات ليست إيجابية بشكل موحد. وأن التعليم يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي وتنويع الصادرات بشكل مختلف. تماشياً مع نظرية النمو الداخلي، حيث شهدت البلدان ذات السكان الأكثر تعليماً نمواً أكبر في قطاعاتها التي لا تعتمد على الموارد مقارنة بالدول ذات السكان الأقل تعليماً، على الرغم من أن التعليم يرتبط بزيادة تركيز الصادرات (Hendrix, 2017). لتتفق معها دراسة على اقتصاد الكاميرون والجزائر وليبيا وإيران وتشير إلى أن الصادرات غير النفطية لها علاقة سالبة في نمو اقتصادهم، (ربيع المبروك،2017، Akighir, & Joeseph, 2019, Tabari & Nasrollahi, 2010). من جهة أخرى تظهر بعض الدراسات أن الصادرات غير النفطية تتأثر ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث أفصحت عدد من الدراسات على الاقتصاد النيجيري نتيجة مفادها أن النمو الاقتصادي من الصادرات النفطية وائتمانات البنوك للزراعة والغابات والتعدين والبناء وأسعار الصرف الفعلية والاسمية ودرجة الانفتاح لهم تأثير سلبي كبير على الصادرات غير النفطية بالمدى الطويل. وأن عائدات النفط لم تعزز الصادرات غير النفطية في نيجيريا. وبالتالي ، توصي الدراسة بضرورة قيام الحكومات الحالية والمتعاقبة بتوجيه عائدات النفط بحكمة لتنمية القطاع غير النفطي للاقتصاد (خاصة قطاعي الصناعة والزراعة) من أجل تعزيز إمكانات التصدير بالقطاع غير النفطيي. NWOSA et. al., 2013, OZURUMBA) & Chigbu, 2013, Shawon et. al., 2018, Hammed, et. al., 2017, & Idowu Raheem, 2016).

– للصادرات غير النفطية دور محدود وضعيف أمام هيمنة الصادرات النفطية في النمو الاقتصادي، حيث أظهرت دراسة على 38 دولة من الدول منخفضة الدخل والدول المصدرة للنفط بمنظمة "CAF" للفترة 1985– 2008، أن النمو غير النفطي بالدول المصدرة للنفط بمنظمة "CAF"كان ضعيفًا على الرغم من ثروتها الكبيرة من الموارد الطبيعية، هذا بالاضافة إلى أن منتجي النفط في منطقة "CAF" برز فيها فشل الاستثمار العام والخاص في تحفيز النمو غير النفطي (Tabova & Baker. 2011). لتتفق معها دراستين على الاقتصاد الليبي للفترة 1980– 2016، حيث أظهرتا أن أحد أهم العوامل المحددة للصادرات غير النفطية هي أسعارها، وقد تبين من المرونة السعرية للصادرات غير النفطية أنها ذات مرونة عالية بالنسبة لأسعارها في الأجلين القصير والطويل، والذي يعكس ضعف القدرة التنافسية للمنتجات المحلية من السلع غير النفطية في الأسواق الأجنبية والتي تتكون أساساً من السلع الكيماوية وكذلك انخفاض كبير في الصادرات الصناعية وارتفاع درجة الانكشاف الاقتصادي، وهذا يعني أن الاقتصاد الليبي لم يتقدم خطوات فعالة نحو تنويع وتشجيع صادراته وبصورة خاصة في مجال الصادرات غير النفطية (ربيع المبروك، 2017، و سهام يوسف، 2008). ولم تشذ عما تقدم من نتائج، النتائج التي أبرزتها عدة دراسات على الاقتصاد الجزائري خلال العقود الاخيرة، وأكدت على أن عوائد الصادرات من المحروقات أحد أهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي لمساهمتها في تمويل المشروعات الإنتاجية، لكن التخصص في تصدير المحروقات يجعل هذا القطاع حساس للتقلبات الاقتصادية التي تعرفها الساحة الدولية، مما يجعله خيارا استراتيجيا غير مرغوب فيه، لذا سارعت الجزائر إلى التخطيط لإستراتيجية هادفة تخص التجارة الخارجية مركزة جهودها على تنويع قطاع الصادرات، قاصدة من وراء ذلك القضاء على وحدانية التصدير للمحروقات، وتقليص نسبة الصادرات المحروقات من الصادرات الإجمالية، لكن في حقيقة الأمر نسبة لم تتغير منذ

أمد بعيد، مما يوحي بأن معظم الاستراتيجيات المطبقة كان نصيبها الفشل (بهلول مقران، 2011، ونجعي ودبيلي، 2017، وصلواتشي وأخرون، 2020، دحو، 2016، عدة محمد، 2016، حمشة عبدالحميد، 2013، زين ريان،2015 ، مدوري عبدالرزاق، 2012). كما تفيد دراسات على الاقتصاد النيجيري للفترة 2014-1981، أن هناك علاقة معنوية بين تنويع الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في نيجيريا خلال هذه الفترة. وقد اتضح ذلك في الدراسة أن السياسات المتعلقة بالمنتجات غير النفطية خلال الفترة في نيجيريا لا تشجع بشكل كافٍ الصادرات غير النفطية، وبالتالي تقلل من مساهمتها في النمو. وذلك لأن الدراسة تكشف أن المكونات الزراعية والصناعية للتصدير غير النفطي لها علاقة إيجابية وهامة بالنمو الاقتصادي في حين أن مكونات المعادن الصلبة لها علاقة سلبية وغير مهمة مع النمو الاقتصادي في نيجيريا,Nwanne, 2014) Ningi, 2013, Adenugba, 2013, Okodua, & Olayiwola, 2013, Kawai Vincent, 2017, Aladejare & Saidi, 2014, Okereke, 2019, VINCENTA, et. al., 2013, Igwe et. al., 2015). كما تفصح دراستين على الاقتصاد الإيراني للفترة 2003-1959، أن هناك تأثيراً ضعيفاً للغاية على نمو الناتج المحلي الإجمالي للصادرات غير النفطية وكذلك انخفاض إنتاجية عوامل الإنتاج في قطاع التصدير مقارنة بالقطاع غير التصديري. ويبدو أن الحصة الصغيرة من الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي والتركيبة غير الكفؤة من الصادرات غير النفطية والجزء المرتفع من المنتجات التقليدية والزراعية في إجمالي الصادرات هي الأسباب الرئيسية. الاعتماد الكبير على النفط والافتقار إلى التخطيط الأساسي والمعقول لترويج الصادرات غير النفطية من بين المشاكل الأخرى التي يواجهها قطاع الصادرات غير النفطية (Mahdavi & Fatemi, 2007, & Hosseini & Tang, 2014). وخلصت دراسة على الاقتصاد العراقي للفترة 2011 -1991، على وجود علاقة قوية بين الصادرات النفطية والدخل المحلي الاجمالي العراقي، وبالتالي شددت الدراسة على ضرورة اعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية في العراق، لكي تستطيع ان تحقق مكاسب اقتصادية من الموارد الاقتصادية قبل نضوبها في تطوير القطاعات السلعية غير النفطية، خاصة الصناعة والزراعة، (الجنابي، 2015).

- عدم وجود أثر للصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي، هذا ما أظهرته عدد من الدراسات السابقة، حيث أظهرت نتائج دراسة أجريت على 11 دولة مصدرة للنفط وجود علاقة سببية قوية من الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي تتجه إلى الصادرات غير النفطية في البلدان المصدرة للنفط. ومع ذلك، ليس للتصدير غير النفطي أي آثار على الناتج المحلي الإجمالي بالمديين القصير والطويل. وهذا يعني أن النفط والناتج المحلي الإجمالي هما المحركان للصادرات غير النفطية في بلدان الدراسة (Mehrara, et. al., 2012). وعلى نفس الغرار، أظهرت دراسة على الاقتصاد الليبي اعتماد القطاع التصديري على تصدير سلعة واحدة، وإن أغلب الصادرات غير نفطية هي في شكل صفقات تجارية تتم في إطار المقايضة ولا يراعى فيها اساس للتكلفة (خالد المحجوبي، 2006). كما أفصحت دراستين على الاقتصاد الجزائري أنه بعد الأزمة البترولية الحادة لسنة 1986، أدرك متخذ القرار الاقتصادي بالجزائر أن الاعتماد على المحروقات كمصدر أحادي للدخل يعرض الاقتصاد للاختلال الهيكلي وعدم السيطرة على نمو اقتصاده، لذلك اتخذت حزمة إجراءات لإصلاح هيكلية الاقتصاد عبر تفعيل الصادرات غير النفطية، وتتمثل هذه الإصلاحات في تخفيض قيمة العملة وتحرير التجارة الخارجية بهدف تحقيق معدلات نمو مستقرة ومستديمة، هذا بالإضافة إلى الإصلاحات الضريبية والجمركية، وكذلك إنشاء جملة من المؤسسات المتعلقة بالتصدير والمتخصصة في العديد من المجالات منها التسويقية والتمويلية والتأمنية، وكذلك بذل السلطات العمومية في الجزائر مجهودات معتبرة في سبيل سعيها إلى تنشيط المؤسسات الصغرى والمتوسطة. والنتيجة لم يتحقق تنويع ولا زيادة في الصادرات الجزائرية خارج المحروقات حسب النسب المرجوة والمأمولة (بلقلة ابراهيم، 2009، ورملي وعدوكة، 2015). وذهبت لذات النتائج دراسة على الاقتصاد النيجيري للفترة 2014 -1962، حيث أظهرت أن السياسة النقدية لم تلعب دوراً أساسياً في تعزيز الصادرات في نيجيريا. وأوصت الدراسة يجب أن تؤدي السياسة النقدية إلى العمل على دعم الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية غير النفطية مثل قطاعات التعدين والتصنيع والسياحة، (Nwosa & Ajibola, 2018). كما أكدت دراسة على الاقتصاد السعودي للفترة 2000- 2018، أن قطاع صادرات الصناعات التحويلية هو القطاع الأكثر تأثراً بتقلب أسعار النفط، بينما لم تشير النتائج إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بتأثر من خلالها قطاع الصادرات غير النفطية المتمثلة في الصادرات الزراعية وصادرات المنتجات عالية التقنية بالتغير في أسعار النفط (هالة الغاوي، 2020).

- أن عدم تمكن الصادرات غير النفطية من المساهمة الفاعلة في أحداث قيمة مضافة للنمو الاقتصادي يرجع لعدد من المعوقات والصعوبات التي تعاني منها دول الموارد الطبيعية، حيث أظهرت عدة دراسات على الاقتصاد الجزائري أن القطاع الصناعي خارج المحروقات يعاني من صعوبات على

الصعيد الاقتصادي، التنظيمي، المؤسسي والتمويني، ووجود سوء استغلال للموارد المتاحة من النواحي المادية، البشرية والمالية، بالإضافة إلى ضعف جهود البحث والتطوير فضلا على الآثار السلبية المترتبة عن اتفاق الشراكة المبرمة مع الاتحاد الأوروبي بفعل التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية للصادرات الأوروبية، مما يجعل المنتجات الوطنية في منافسة شديدة، تتسم فيها المنتجات الأوربية بالجودة العالية والأسعار المنخفضة نسبيا. لقد تبين من خلال الدراسة الاستطلاعية وجود معوقات تحول دون تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الصناعية الجزائرية المصدرة خارج قطاع المحروقات، ومن هذه المعوقات ما هو مرتبط بالذهنيات والسلوكيات، ومنها ما هو مرتبط بالإمكانيات البشرية والموارد المالية، (العوادي، 2018، وعدة محمد، 2016، وبهلول مقران، 2011، وصلواتشي وأخرون، 2020). كما أفصحت دراسة على الاقتصادي العراقي أن عدم توفر البيئة الملائمة للاستثمار وبسبب سوء الوضع الأمني وهشاشة البنى التحتية التي تعد من أهم العوامل لقيام الاستثمار المحلي والأجنبي يعد أبرز الصعوبات التي تقف أمام الصادرات غير النفطية (حمدية مسلم و هديل محمود ، 2017). وتشير دراسة على الاقتصاد النيجيري أن أبرز المعوقات في وجه الصادرات غير النفطية بها هو عدم كفاية الوصول إلى التمويل المصرفي، فالمصارف بنيجيريا ليست على استعداد لتقديم الائتمان لقطاع التصدير غير النفطي، لأنها تعتبر هذا القطاع محفوفًا بمخاطر كبيرة بالنسبة للاستثمار. مشكلة أخرى هي التكلفة المتزايدة الناشئة عن تقلبات أسعار الصرف وارتفاع تكلفة التمويل المصرفي. وبسبب هذه العوامل تضاءلت الصادرات غير النفطية (Ningi, 2013). بالمقابل أظهرت نتائج دراسة حول الاقتصاد السعودي للفترة 1990-2017، إلى أنه يجب على السعودية تنويع صادراتها ، وتبسيط إجراءات التصدير، وتطوير بنية تحتية جديدة ورأس مال لدعم إنتاج الصادرات والاستثمار المحلي، وتسهيل العلاقات التعاونية بين القطاعات النفطية وغير النفطية. بالنظر لفرضية "ELGH" التي مفادها النمو تقوده الصادرات، عن طريق زيادة المستويات الإجمالية للعمالة ورأس المال ، يجب أيضًا مراعاة معالجة القضايا المتعلقة بالعمل، (Aljebrin, 2020).

II – بناء وتقدير دالة الدراسة:

اعتمدت دالة الدراسة على متغير الصادرات غير النفطية (NOE) للفترة 1962 وحتى 2020، مع أضافة متغير وهمي (D1) تعبر عن عدم الاستقرار "السياسي والمؤسسي" لفترة عقد التسعينات ومطلع القرن الحادي والعشرين وكذلك لفترة تغيير نظام الحكم وما تبعه من عدم استقرار سياسي ومؤسسي .

$$NOE = f(AR, MA, D1) \quad (1)$$

$$NOE = \beta_0 + \beta_1 \sum AR + \beta_2 \sum MA + \beta_3 \sum D1 + \mu \quad (2)$$

تقدير دالة الدراسة بمنهجية "Box– Jenkins" للتنبؤ بالصادرات غير النفطية الليبية

عبر بمنهجية "Box– Jenkins" سيتم أجراء عدة مراحل للوصول إلى الصيغة الدالية المناسبة بغرض التنبؤ بالصادرات غير النفطية للفترة 2013 -2021. حيث تعد منهجية "Box– Jenkins" واسعة الاستخدام في تحليل السلاسل الزمنية، وتعكس اتجاهات السلاسل الزمنية سواء كانت يومية أو شهرية أو سنوية (M.Gorgess, Raghad, 2013).

أولاً– الشكل البياني لسلسة الصادرات غير نفطية

تنطلق دالة الدراسة من سنة 1962، وهي السنة التي شرع فيها انتاج النفط بليبيا، وتمتد هذه السلسلة حتى سنة 2020م، عاكسة بذلك 59 مشاهدة، ويلاحظ من الشكل (1) أن السلسلة مستقرة ولم تشهد اي صدمات منذ البدء في أنتاج النفط الليبي، وحتى 2020، باستثناء مطلع العقد الأول في القرن الحادي والعشرين، وذلك بسبب انتهاج صانع القرار الاقتصادي نمط اقتصادي أكثر انفتاح تجاري مما كان عليه سابقاً. وبالتالي يلاحظ أن السلسلة تتسم بالاستقرار.

ثانياً– اختبارات استقرار سلسلة "NOE"

يعد اختبارات "Autocorrelation" المدخل الأول الرئيس لأختبار سلسلة الصادرات غير النفطية بالاقتصاد الليبي "NOE"، أي تحديد العلاقة بين قيمة "NOE" في الفترة الحالية وقيمتها في الفترة السابقة "NOE_{-1}".

وتهدف هذه الاختبارات إلى تحديد مدى استقلالية قيم الصادرات غير النفطية عن بعضها البعض "White Noise"، وذلك من خلال اختلاف معامل "Autocorrelation" احصائياً عن الصفر، حيث تأخذ فرضية معامل الارتباط الذاتي الشكل التالي:

H_0: $K=0$ معامل الارتباط الذاتي جميعها = صفر .

H_1: $K\neq0$ معامل الارتباط الذاتي جميعها ǂ صفر .

ولاختبار هذه الفرضية استخدم احصائية "Ljung- Box" والتي يرمز لها بالرمز "Q" وتتبع هذه الاحصائية توزيع "t"، فإذا دلت نتائج هذه الاختبارات على عدم وجود ارتباط ذاتي في سلسلة قيم الصادرات غير النفطية بالاقتصاد الليبي فإن هذا يعني أن السلسلة مستقرة.

أختبارات "Correlograms" لقياس الارتباط الذاتي والجزئي لكل من "AR & MA" الخاص بسلسلة "NOE"، ومن خلال نتائج اختبارات دالة الارتباط الذاتي "ARF" والجزئي"PACF" الظاهرة بالشكل (1) يتضح أن معاملات الارتباط الذاتي معنوية إحصائيا عند 5%. وبالتالي هذا يقود لاعتماد دالة "Autoregressive Moving Average"

تبين النتائج الظاهرة في الجدول (1) قيم الارتباط الذاتي لسلسلة الصادرات غير النفطية لعدد 24 فترة ابطاء، وتشير النتائج أن الارتباط الذاتي للسلسلة أنها غير ذات دلالة احصائية عند جميع فترات الأبطاء بمستوى دلالة 5% بإستثناء 5 فترات من أصل 24 فترة، وذلك وفق نتائج اختبارات Q. عليه، تم رفض فرض العدم الذي يشير إلى تساوي معاملات الارتباط الذاتي مع بعضها ومساواتها بالصفر، ويقبل الفرض البديل الذي يشير إلى عدم تساوي معاملات الارتباط الذاتي مع بعضها البعض وعدم ومساواتها بالصفر، وهذه النتيجة تبين أن سلسلة الصادرات غير النفطية مستقرة وذات تشويش أبيض "White Noise"، بأستثناء الفترة الأولى والثانية والخامسة والسادسة والسابعة، لأن سلسلة الصادرات غير النفطية لا تحتوي على أرتباط ذاتيا من الدرجة الأولى.

ثالثاً– اختبارات أثر الزمن على سلسلة "NOE"

للتأكد من من عدم وجود تداعيات عبر الزمن على سلسلة الدراسة سواء كان بثابت فقط، أو باتجاه عام مع ثابت، عليه تم إجراء أختبارات "Augmented Dickey-Fuller-ADF"، والتي أظهرت نتائج عدم وجود أثر للزمن على سلسلة "NOE" مما يؤكد استقرار السلسلة محل الدراسة وتظهر نتائجها في الجدول (2) .

لمزيد من التأكيد من عدم وجود جذور الوحدة على سلسلة الصادرات غير النفطية سواء كان بثابت أو باتجاه عام مع الثابت، عليه تم أجراء أختبارات "Phillips-Perron" ، والتي أظهرت نتائجها عدم وجود أثر للزمن على سلسلة "NOE" مما يؤكد استقرار السلسلة محل الدراسة وتظهر نتائجها في الجدول (3).:

رابعاً– أختبارات استقلالية "NOE"

للتأكد من استقلالية سلسلة "NOE" وإمكانية التنبؤ بها وخصوصا بالمدى القصير تم اجراء اختبار "BDS"، بغرض اختبار فرضية أن سلسلة "NOE" مستقلة ومشاتلة التوزيع، بمقابل فرضية الارتباط الخطي وغير الخطي.

تظهر النتائج الظاهرة بالجدول (4) أن جميع نتائج اختبارات "BDS" لسلسلة الصادرات غير النفطية "NOE" غير معنوية أحصائياً عند 5% وحتى 10%، مما يشير لرفض فرض العدم والتي مفادها بأن سلسلة الصادرات غير التفطية مستقلة ومتماثلة التوزيع (Independently and identically distributed- IDD) ، وبالتالي تم قبول الفرض البديل، والذي مفاده وجود ارتباط خطي وغير خطي، وبالتالي أن سلسلة الصادرات غير النفطية "NOE" وقابليتها للتنبؤ بالمدى القصير.

خامساً– مفاضلة دالة الدراسة

بعد التأكد من استقرار الدراسة عبر الزمن وخلوها من جذور الوحدة، وتحديد المنهجية المناسبة لتقدير دالة الدراسة، وهو " Autoregressive Moving Average"، ثم تحديد أربعة دوال وهم ARMA(1,1) وARMA(1,2) وARMA(1,3) وARMA(1,4)، عليه تحديد دالة الدراسة التي سيتم استخدامها للتنبؤ للفترة 2021– 2031.

حيث تبين أن الدالة ARMA(1,4)، التي تم مفاضلتهم أنها تتصف بقيمة تباين "Sigma2 " منخفض وقيمة "Adj. R2" مرتفعة، وقيمة "AIC" منخفضة وقيمة "SC" منخفضة وقيمة "H-QC" منخفضة، مع تساوي في عدد المعاملات المعنوية عند 5%.

سادساً– تشخيص دالة الدراسة

للتأكد من صلاحية الدالة المختارة للتنبؤ، لذلك تم إجراء الاختبارات التشخصية، المتمثلة في اختبارات استقلالية بواقي التقدير، واختبارات استقرارية مربعات بواقي التقدير، واختبارات التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير، وأسفرت الاختبارات على وجود مشكلة "Normality problem".

عليه تم علاج المشكلة، ونتائج الأختبارات الظاهرة بالجدول (6) توضح خلو دالة الدراسة من المشاكل التشخصية الخاصة باستقلالية بواقي التقدير، واستقرارية مربعات بواقي التقدير، وأختبارات التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير.

سابعاً– التنبؤ بدالة الدراسة

بعد أجراء كل الاختبارات اللازمة للتأكد من أفضلية الدالة التالية وخلوها من المشاكل التشخصية لبواقي دالة الدراسة، عليه تم اعتماد منهجية "Box-Jenkins" للتنبؤ بتداعيات الصادرات غير النفطية بالاقتصاد الليبي للفترة 2021-2031، وأن هذه الدالة تتمتع بدقة للتنبؤ بحركة الصادرات خارج النفط بالاقتصاد الليبي حال أستمرار العوامل المؤثرة في الصادرات خارج النفط على نفس النمط.

$$LOG(NOE) = 6.580702^{***} - 0.031111\ D1 + 0.781196\ AR_1^{***} + 0.125480\ MA_4 + 0.504835^{***}\ SIGMASQ \qquad 3$$

يظهر الشكل (2) أن الصادرات خارج النفط سشهد تحول جوهري بعد الطفرة التي حدث لها خلال الفترة 2000 و2010، وهي الفترة التي بدأ صانع القرار الاقتصادي فيها بتغير نهجه التحفظي الحذر إلى الانفتاح الاقتصادي على العالم، ليزداد سنة 2003 بعد تسوية الملف الشائك لأزمة لوكربي الشهيرة وما ترتب عليها من عقوبات اقتصادية على الدولة الليبية.

ليحدث في 2011 تغير جوهري ليس في النظام الاقتصادي فحسب بل في نظام الحكم واستراتيجيات تسيير الدولة الليبية برمتها، محدثا صدمة كبيرة للصادرات غير النفطية بالاقصاد الليبي، منعكسة في أنخفاض تدريجي مستمر يشوبه التذبذب حتى 2020.

وكشفت تقدير دالة التنبؤ أن استمرار صانع القرار الاقتصادي في انتهاجه ذات السياسة، سيجعل من الصادرات غير النفطية في انخفاض تدريجي مستمر، مسجلاً 971.2 مليون د.ل سنة 2021 وحتى يسجل 693 مليون دينار سنة 2030 أدنى قيمة له، والملفت للنظر أن هذه القيمة تتساوى مع قيمة الصادرات غير النفطية التي كانت ليبيا تحرزها في سنة 1992، وهي الفترة التي دخلت فيها البلد للعقوبات الاقتصادية بسبب أزمة لوكربي، الأمر الذي يشير إلى أن أستمرار الاقتصاد الليبي بهذه السياسة الاقتصادية سيتجه نحو عدم الاستقرار، لأن الاعتماد على الصادرات النفطية سيجعل من الاقتصاد الليبي تحت صدمات أسعار سوق النفط العالمي وما يسمح له من حصة تصديرية، هذا فضلا عن الصدمات الداخلية المتمثلة في القفل العشوائي للحقول النفطية نتيجة النزاعات الداخلية بسبب أنتشار السلاح داخل البلد بعد تغيير نظام الحكم سنة 2011 بالنزاع المسلح.

II– النتائج :

– اتسم الاقتصاد الليبي بتدني الصادرات غير النفطية منذ البدء في تصدير النفط الليبي سنة 1962 وحتى 1999.

– حدث تحسن طفيف في الصادرات غير نفطية مطلع القرن الحادي والعشرون، وذلك بعد الانفتاح الاقتصادي الذي انتهجه متخذ القرار الاقتصادي الليبي.

– بعد تغير نظام الحكم في ليبيا سنة 2011، شهدت الصادرات غير النفطية انخفاض دراماتيكيا حتى 2020.

– أظهرت نتائج تقدير دالة التنبؤ أن الصادرات غير النفطية ستشهد الاستمرار في الانخفاض التدريجي حتى تصل أدنى مستوياتها سنة 2030، حال أستمرار صانع القرار انتهاج ذات السياسة الاقتصادية تجاه الصادرات غير النفطية.

IV- االتوصيات :

- ضرورة العمل وبجدية على مكافحة الفساد وعلى الاستقرار المؤسسي، عبر أنها الفترات الانتقالية والحكومات المؤقته.

- ضرورة تبني مجموعة من السياسات المالية والنقدية والاستثمارية والتجارية التي يجب أن يكون من أهم أهدافها تشجيع الصادرات غير النفطية، وذلك من خلال إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص المحلي والأجنبي في الإنتاج الموجه للتصدير.

- العمل على تكثيف التنسيق بين قطاع السياحة ووزارة التجارة والصناعة والزراعة والصيد البحري من جهة، والجامعات ومراكز البحوث والدراسات من جهة أخرى، لتحديد المنتجات التي تتمتع بمزايا تنافسية للتركيز على تأهيلها وترقيتها لتشكل نقاط قوة تضاف إلى الصادرات غير النفطية.

- العمل على أحداث منتج محلي ذو مستوى جودة إنتاجية وتعبئة وتغليف مستوفيا لمتطلبات وشروط المنافسة العالمية.

- ضرورة تقديم الدعم الفني للمصدرين، على نحو تتوفر فيه جميع الخدمات المساندة للقطاع التصديري، بما فيها الدراسات والبحوث والبيانات والمعلومات على الأسواق الخارجية، والتعريف بأحدث الأساليب التسويقية والقوى البشرية المؤهلة والمدربة والمختصة في التصدير، الأمر الذي يساهم في خلق مركز التنافسي للصادرات لليبية.

- لابد لليبيا من أن تسعى للانضمام للتكتلات الاقتصادية الإقليمية للاستفادة أكثر من عملية الاندماج، والعمل على إحيا الاتحادات الإقليمية مثل اتحاد المغرب العربي وتنشيط منطقة التجارة العربية الحرة لزيادة المنافع والمكاسب من التبادل التجاري وبالتالي تنشيط العمل التصديري.

- ضرورة الاهتمام بتوفير شبكة معلومات مرتبطة بالتصدير، حتى يكون المصدر على دراية كافية بتطورات الأسواق العالمية، والتعريف بالمنتوج الليبي في هذه الأسواق.

- العمل على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظراً للدور الذي تؤديه لتنويع الصادرات، وهذا بالتسريع في دراسة طلبات الاستثمار وتقديم المساعدات المالية اللازمة لتنفيذها، وحل مشاكل العقار الصناعي وغيرها من المشاكل التي تعترض سبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- ملاحق:

شكل (1): يوضح السلسلة الزمنية للصادرات غير النفطية للفترة 1962- 2020

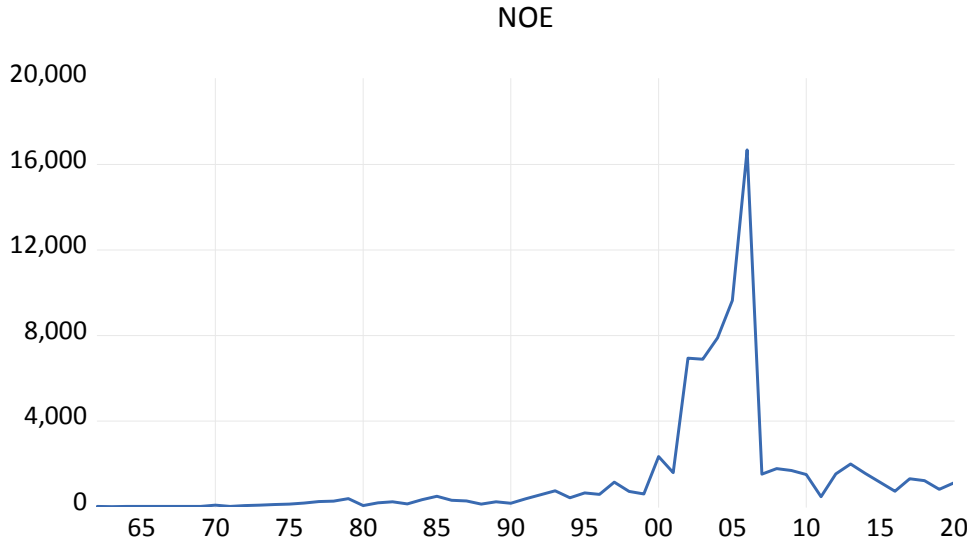

جدول (1): يوضح نتائج دالة "Correlograms" للارتباط الذاتي والجزئي لسلسة "NOE"

Lag	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24
AC	-0.323	-0.012	-0.014	0.160	-0.321	0.065	-0.065	0.011	0.028	-0.048	0.024	-0.001
F	-0.001	-0.017	0.006	-0.017	0.004	-0.002	0.001	0.000	0.018	-0.011	-0.008	0.005
Q	6.365	6.374	6.386	8.0843	14.80	15.09	15.27	15.28	15.33	15.50	15.54	15.54
	15.54	15.56	15.56	15.59	15.59	15.59	15.59	15.59	15.62	15.63	15.64	15.64

P	0.012	0.041	0.094	0.090	0.011	0.020	0.033	0.054	0.082	0.115	0.159	0.213
	0.275	0.341	0.412	0.482	0.553	0.621	0.684	0.742	0.791	0.834	0.870	0.901

جدول (2) يوضح نتائج أختبارات "ADF" لسلسلة "NOE"

Null Hypothesis: NOE has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.459992	0.0127
Test critical values:	1% level	-3.548208	
	5% level	-2.912631	
	10% level	-2.594027	

Null Hypothesis: NOE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.717809	0.0289
Test critical values:	1% level	-4.124265	
	5% level	-3.489228	
	10% level	-3.173114	

جدول (3): يوضح نتائج أختبارات "PP" لسلسلة "NOE"

Null Hypothesis: NOE has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.353710	0.0169
Test critical values:	1% level	-3.548208	
	5% level	-2.912631	
	10% level	-2.594027	

Null Hypothesis: NOE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.729911	0.0281
Test critical values:	1% level	-4.124265	
	5% level	-3.489228	
	10% level	-3.173114	

جدول (4): يوضح نتائج أختبارات الاستقلالية "BDS" لسلسلة "NOE"

Dimension	BDS	Z- stat	P- Value
2	-0.000000586	-0.513666	0.6075
3	-0.000000002	-0.031443	0.09746
4	-0.000000000	-0.002761	0.9978
5	-0.000000000	-0.000298	0. 9998
6	-0.000000000	-0.00000376	1.0000

جدول (5): يوضح نتائج مفاضلة دوال ARMA لسلسلة "NOE"

ARMA	**(1,1)**	**(1,2)**	**(1,3)**	**(1,4)**
Sig.	2	2	2	2
Sigma2	4355240	4448762	4464042	4324351
Adj. R2	0.410591	0.397935	0.395867	0.414772
AIC	18.27014	18.29071	18.29407	18.26471
SC	18.41099	18.43156	18.43492	18.40556
H-QC	18.32512	18.34569	18.34905	18.31969

جدول (6): الأختبارات التشخصية لدالة "NOE"

نتائج اختبارات التوزيع الطبيعي لدالة الدراسة	نتائج تفدير دالة الارتباط الجزئي لسلسة بواقي التقدير دالة الدراسة	نتائج تفدير دالة الارتباط الجزئي لمربعات بواقي التقدير دالة الدراسة

Series: Residuals
Sample 1976 2020
Observations 45

Mean	0.034632
Median	0.062708
Maximum	1.691459
Minimum	-2.068421
Std. Dev.	0.717692
Skewness	-0.546939
Kurtosis	4.157486
Jarque-Bera	4.755648
Probability	0.092752

Date: 03/12/19 Time: 12:41
Sample: 1976 2020
Included observations: 45
Q-statistic probabilities adjusted for 2 ARMA terms

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	-0.210	-0.210	2.1135	
		2	0.095	0.053	2.5544	
		3	0.136	0.174	3.4910	0.062
		4	0.047	0.112	3.6051	0.165
		5	-0.134	-0.142	4.5565	0.207
		6	0.050	-0.055	4.6896	0.321
		7	-0.048	-0.047	4.8188	0.438
		8	0.174	0.226	6.5579	0.364
		9	-0.020	0.105	6.5802	0.474
		10	0.046	0.008	6.7104	0.568
		11	0.040	-0.043	6.8111	0.657
		12	-0.008	-0.068	6.8150	0.743
		13	0.043	0.092	6.9369	0.804
		14	-0.135	-0.104	8.1769	0.771
		15	-0.027	-0.085	8.2294	0.828
		16	-0.074	-0.152	8.6274	0.854
		17	-0.077	-0.096	9.0711	0.874
		18	0.036	0.098	9.1702	0.906
		19	0.007	0.070	9.1740	0.935
		20	-0.095	-0.092	9.9331	0.934

Date: 03/12/19 Time: 14:47
Sample: 1976 2031
Included observations: 45

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.083	-0.083	0.3346	0.563
		2	-0.044	-0.052	0.4311	0.806
		3	-0.102	-0.111	0.9505	0.813
		4	0.048	0.027	1.0675	0.899
		5	0.225	0.225	3.7365	0.588
		6	-0.090	-0.060	4.1772	0.653
		7	-0.027	-0.014	4.2166	0.755
		8	-0.029	0.005	4.2660	0.832
		9	-0.112	-0.163	4.9997	0.834
		10	-0.009	-0.087	5.0050	0.891
		11	-0.122	-0.117	5.9332	0.878
		12	-0.036	-0.096	6.0184	0.915
		13	-0.171	-0.208	7.9521	0.847
		14	-0.003	-0.015	7.9526	0.892
		15	-0.113	-0.162	8.8495	0.885
		16	-0.074	-0.132	9.2468	0.903
		17	-0.041	-0.086	9.3726	0.928
		18	-0.078	-0.135	9.8463	0.937
		19	0.053	-0.073	10.072	0.951
		20	0.092	0.074	10.790	0.951

– الإحالات والمراجع :

– هيثم الجنابي. 2015. **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة 1991– 2011**. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة. (46). 135 -152.

– عدة محمد. 2016. **تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة الممتدة من 1990– 2014** . أطروحة ماجستير غير منشورة. جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم. 01- 82.

– مصطفى بن ساحة. 2011. **أثر تنمية الصادرات غير النفطية في تحقيق النمو الاقتصادي**. أطروحة ماجستير غير منشورة. معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. 01- 255.

– وصاف سعيدي1. 2002. **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر**. *مجلة الباحث*. جامعة ورقلة. 01.

– وصاف سعيدي2. 2004. **أثر تنمية الصادرات غير النفطي على النمو الاقتصادي في البلدان النامية الحوافز والعوائق**. جامعة الجزائر.

– هشام صلواتشي، ومصطفى حسن، ومسعود حبشي. (2020). **إستراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر: تحديات ورهانات**. *مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد*، 02(01). 149 - 165.

– حمدية مسلم وهديل محمود. 2017. **أهمية الأستثمار الأجنبي المباشر في حفز الصادرات غير النفطية للعراق على وفق معطيات التجربة التركية**. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*. 24(103). 331 - 354.

– سليمان دحو. 2016. **التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات– دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر– دراسة ميدانية لواقع تسويق التمور في عينة من المؤسسات المصدرة للتمور بالجنوب الشرقي**. أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة محمد خيضر– بسكرة. 01- 338.

– سهام يوسف. 2008. **الخلل الهيكلي في التجارة الخارجية الليبية**. *مجلة جامعة سبها البحثية والتطبيقية*. 07(02). 40- 42.

– هالة الغاوي. 2020. **أثر تقلبات أسعار النفط الخام على الصادرات غير النفطية في المملكة العربية السعودية**. المجلة العربية للإدارة. 40(2). 133 -140.

– يهلول مقران. 2011. **علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970– 2005**. أطروحة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر 3. 1- 150.

– بلقلة ابراهيم. 2009. **آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي– دراسة الجزائر**. أطروحة ماجستير غير منشورة. جامعة حسيبة بن على. 01- 228.

– حفايصة يمينة وبرقوق صبرينة. 2018. **ترقية الصادرات خارج المحروقات ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادي– حالة الجزائر خلال الفترة 2004– 2017**. أطروحة ماجستير غير منشورة. جامعة 08 ماي 1945. 01- 92.

– ربيع المبروك. 2017. **تقدير دوال الطلب على المكونات التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي– دراسة تحليلية للفترة 1980– 2009**. أطروحة ماجستير. جامعة الجبل الغربي. 01- 252.

– حمشة عبدالحميد. 2013. **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة**. أطروحة ماجستير غير منشورة. جامعة محمد خيضر– بسكرة. 01- 182.

– زين ريان. 2015. **أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادية دراسة حالة الجزائر للفترة 2005– 2014**. أطروحة ماجستير غير منشورة. جامعة محمد خيضر– بسكرة. 01- 187.

– فايز ظفرة وبدر العبدي. 2019. **أثر تنمية الموارد البشرية على الصادرات في المملكة العربية السعودية– خلال الفترة 2000–2017**. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية. 02(20). 167- 186.

– نجعى نور الهدى ودبيلي الزهرة. 2017. **إستراتيجية تنمية الصادرات الغير نفطية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي– دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2008– 2014**. أطروحة ماجستير غير منشورة. جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي. 01- 105.

– محمد رملي ولخضر عدوكة. 2015. **الصادرات الغير نفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر– دراسة قياسية ومقارنة مع المغرب. مجلة رؤى اقتصادية.** جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي. 53- 71.

– خالد المحجوبي. 2006. **الصادرات ودورها في الاقتصاد الليبي**. *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*. (06). 49- 54.

– مدوري عبدالرزاق. 2012. **تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر**. أطروحة ماجستير غير منشورة. جامعة وهران. 01- 337.

– العوادي، 2018 . **الجودة الشاملة كمحدد أساسي لترقية صادرات المؤسسات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات– دراسة استشرافية**. أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة محمد خيضر– بسكرة. 01- 228.

– بوبكرية نورالدين. 2018.أثر **الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر– دراسة حالة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2007– 2017**. أطروحة ماجستير غير منشورة. جامعة محمد بوضياف– بالمسيلة. 01- 107.

– زعرور وساطور. 2013. **السياحة والنمو الاقتصادي في الجزائر– الأدلة من التكامل المشترك و تحليل السببية**. *Munich Personal RePEc Archive*. 01- 20.

– سامي عمر ساسي ويوسف يخلف مسعود. 2016. **تقدير أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي– دراسة تطبيقية عن الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970–2012**. مجلة المعرفة. كلية الاقتصاد والتجارة. جامعة الزيتونة. (02). 154-175.

– إدارة الاحصاء والتوثيق. 2008. **التقرير السنوي 2008** . مصرف ليبيا المركزي. ليبيا. طرابلس ، 52.

– إدارة الاحصاء والتوثيق. 2010. **التقرير السنوي 2010** . مصرف ليبيا المركزي. ليبيا. طرابلس ، 54.

– إدارة الاحصاء والتوثيق. 2015. **النشرة الاقتصادية** . مصرف ليبيا المركزي. ليبيا. طرابلس، الربع الأول. 55.

– إدارة الاحصاء والتوثيق. 2016. **النشرة الاقتصادية**. مصرف ليبيا المركزي. ليبيا. طرابلس، الربع الثالث..

– إدارة الاحصاء والتوثيق. 2020. **النشرة الاقتصادية**. مصرف ليبيا المركزي. ليبيا. طرابلس، الربع الثاني.

- Nwosa PHILIP IFEAKACHUKWU & Ajibola AKINYEMI ALAO 2018. **Monetary Policy and Export Diversification in Nigeria**. *Valahian Journal of Economic Studies*. 09(23). 17- 28.

- Rouhollah Alibeiki. 2019. **The Effect of Real Exchange Rate on Iranian Non-Oil Exports**. *Open Journal of Economics and Commerce*. 02(4). 01- 07.

- MOHAMMED, Shaibu Jibril and ALIYU, Saleh. 2020. **Impact of Selected Macroeconomic Variables on Non-Oil Exports in Nigeria**. *The Nigerian Journal of Energy & Environmental Economics.11. 80- 94.*

- Mohsen Mehrara , Maysam Musai , & Sima Nasibparast . 2012. **THE CAUSALITY BETWEEN NON-OIL EXPORTS AND GDP IN PETROLEUM EXPORTING COUNTRIES.** *International Journal of Advanced Research in Management and Social Sciences. 01(05). 22- 34.*

- NWOSA, Philip Ifeakachukwu, and OGUNLOWORE, Akindele John. 2013. **Has Oil Revenue Enhanced Non-Oil Export in Nigeria? A Co-integration Approach**. Journal of Economics and Development Studies. 01(3). 41- 46.

- Victor E. Oriavwote & Samuel J. Eshenake. 2015. **Real Effective Exchange Rate and Non-Oil Exports Performance in Nigeria An Empirical Reflection.** *International Journal of Business, Humanities and Technology*. 05(06). 55- 62.

- Sama'ila Idi Ningi. 2013. **An Analysis of Banks Financing of Non-Oil Exports in Nigeria.** *American International Journal of Contemporary Research*. 03(01). *85- 92.*

- Ali Farhadi, Farhad Ghaffari, & Mahdi Taghavi. 2010. **Factors Affecting the Non-Oil Exports In Iranian Economy**. *Iranian Economic Review***. 15(27). 133- 154.**

- BENEDICT ANAYOCHUKWU OZURUMBA & EMMANUEL EZEJI CHIGBU. 2013. **NON-OIL EXPORT FINANCING AND NIGERIA'S ECONOMIC GROWTH**. *INTERDISCIPLINARY JOURNAL OF CONTEMPORARY RESEARCH IN BUSINESS*. 04(10). 133- 148.

- Naser Ali Yadollahzadeh Tabari, & Mohammad Nasrollahi. 2010. **A Study of the Effects of Non-Oil Exports on Iranian Economic Growth**. INTERNATIONAL CONFERENCE ON EURASIAN ECONOMIES. 302- 308.

- Mohammed A Aljebrin. 2017. **Impact of Non-oil Export on Non-oil Economic Growth in Saudi Arabia**. *International Journal of Economics and Financial*. 07(03). 389- 397.

- Chukwunonso S. Ekesiobi Anne C. Maduka Ifeoma C. Onwuteaka Obiageli G. Akamobi. 2016. **Modelling Non – Oil Exports and Foreign Reserves in Nigeria.** *Developing Country Studies*. 06(06). 126- 132.

- Adesoji Adetunji Adenugba. 2013. **Non-Oil Exports in the Economic Growth of Nigeria: A Study of Agricultural and Mineral Resources.** *Journal of Educational and Social Research.* 03(02). 403- 418.

- Kolawole Olayiwola & Henry Okodua. 2013. **FOREIGN DIRECT INVESTMENT, NON-OIL EXPORTS, AND ECONOMIC GROWTH IN NIGERIA: A CAUSALITY ANALYSIS**. *Asian Economic and Financial Review*. 03(11). 1479-1496.

-Lawrence Ehikioya Imoughele & Mohammed Ismaila. 2015. **The Impact of Exchange Rate on Nigeria Non-Oil Exports**. *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*. 05(01). 190- 198.

- Kawai Vincent. 2017. **An Analysis of the Impact of Non-Oil Exports and Economic Growth in Nigeria from 1980 – 2016**. *International Journal of Innovative Research in Social Sciences & Strategic Management Techniques*. 04(02). 83- 94.

- Nwanne, T. F. I. 2014. **ASSESSING THE RELATIONSHIP BETWEEN DIVERSIFICATION OF NON-OIL EXPORT PRODUCT AND ECONOMIC GROWTH IN NIGERIA**. European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research. 02(10). 136- 146.

- Seyed Mohammad Alavinasab. 2015. **Effect of Oil Revenues and Non-Oil Exports on Industrial Production: A Case of Iran.** *IOSR Journal of Economics and Finance*. 06(02). 29- 31.

- Samson Adeniyi Aladejare & Abdulwahab Saidi. 2014. **Determinants of Non-Oil Export and Economic Growth in Nigeria: An Application of the Bound Test Approach**. *Journal for the Advancement of Developing Economies*. 03(01). 60- 71.

- Mohammed A. Aljebrin. 2020. **DO NON-OIL EXPORTS FACILITATE ECONOMIC GROWTH IN SAUDI ARABIA?.** *Journal of Management Information and Decision Sciences*. 23. 450- 476.

- Titus Isaiah Zayone, Shida Rastegari Henneberry, & Riza Radmehr. 2020. **Effects of Agricultural, Manufacturing, and Mineral Exports on Angola's Economic Growth**. *Energies*. 13. 01- 17.

- Haanongon Solomon Shawon, Avanger Joseph Anande, Iormom Bruce Iortile, & Avanger Margaret Mzamber. 2018. **EXCHANGE RATE VARIATION AND NON-OIL EXPORTS IN NIGERIA: AN AUTOREGRESSIVE DISTRIBUTED LAG APPROACH**. *International Journal of Development and Economic Sustainability*. 06(05). 48- 59.

- Musibau Hammed O, Babatunde SA, Halimah AA & Hammed AY. 2017. **Exchange Rate Volatility and Non-oil Exports in Nigeria: An Empirical Investigation**. *Journal of Global Economics*. 05(02). 01- 05.

- Idowu Raheem. 2016. **ANALYSIS OF THE EFFECTS OF OIL AND NON-OIL EXPORT ON ECONOMIC GROWTH IN NIGERIA**. *HAL***.** 02. 01- 15.

- Abolghasem Mahdavi & Mehdi Fatemi, 2007. **An Investigation of the Impact of Non- Oil Exports on Economic Growth– Case of Iran**. *Iranian Economic Review*. 12(19). 37- 59.

- David Terfa Akighir, & Tarlumun Aondoakura Joeseph. 2019. **Non-Oil Exports and Economic Growth in Selected African Countries**. *International Journal of Scientific and Research Publications*. 09(06). 892- 902.

- Ugwu Okereke. 2017. **Implication of non-oil exports on Nigeria's economic growth.** *International Journal of Business and Management Invention.* 06(09). 97- 103.

- Omojolaibi, Joseph; Mesagan, Ekundayo; & Olaifa, Adeyemi. 2015. **The Impact of Non-oil Export on Domestic Investment in Nigeria**. *Munich Personal RePEc Archive*. 01- 15.

- ONODUGO VINCENTA, IKPE MARIUS, & ANOWOR OLUCHUKWUF. 2013. **NON-OIL EXPORT AND ECONOMIC GROWTH IN NIGERIA: A TIME SERIES ECONOMETRIC MODEL**. *International Journal of Business Management & Research (IJBMR).* 03(02). 115- 124.

- Anthony Igwe, Chukwudi Emmanuel Edeh; & Wilfred I. Ukpere. 2015. **Impact of non-oil sector on economic growth: a managerial economic perspective**. *Problems and Perspectives in Management*. 13(02). 170- 182.
- Seyed Mehrshad Parvin Hosseini & Chor Foon Tang. 2014. **The effects of oil and non-oil exports on economic growth: a case study of the Iranian economy**. *Economic Research-Ekonomska Istraživanja*. 27(01). 427- 441.
- Cullen S. Hendrix. 2017**. Kicking a Crude Habit: Diversifying Away from Oil and Gas in the 21st Century**. *Peterson Institute for International Economics*. 01- 26.
- Alexandra Tabova & Carol Baker. 2011. **Determinants of Non-oil Growth in the CFA-Zone Oil Producing Countries: How do they Differ**?. IMF Working Paper. 02- 21.
- Brida, J. G., & Pulina, M. 2010. **A literature review on the tourism-led-growth hypothesis**. *Journal of Development Economics*. 05(02). 181- 189.
- Bela Balassa. 1978. **Exports and economic growth: Further evidence**. *Journal of Development Economics*. 05(02). 181-189.
- Hazim M.Gorgess, Raghad Ibrahim. 2013. **Time series forecasting by using Box-Jenkins Models.** *Ibn El-Haitham Journal*. 26. 01- 11.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

يوسف يخلف ، عبدالعزيز مسعود (2021)، **رؤية استشرافية لدخل الصادرات غير النفطية - أدلة من ليبيا للفترة 2021**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 08 (العدد 02)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 177-190.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Algerian Review of Economic Development is licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0).